COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

التسعير وآلياته في المنتجات المالية الإسلامية
المشاركة المتناقصة نموذجا

إعداد

نعـــيم حَنْـــك

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

أغسطس ٢٠١٦م

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل عملية التسعير في المنتجات المالية الإسلامية والآليات المتبعة في ذلك. وهي دراسة فقهية لمنتوج المشاركة المتناقصة، من خلال تطبيقاتها في البنوك الإسلامية. والهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على الآليات المتبعة في تسعير المنتجات المالية الإسلامية وخاصةً المنتجات التمويلية، والمعايير العامة لتسعير المنتجات المالية الإسلامية، والعلاقة بين عملية التسعير لهذه المنتجات وسعر الفائدة الربوي. وقد اعتمدت الدراسة على منهجين، الاستقرائي والتحليلي، أما الاستقرائي لتتبع أقوال الفقهاء ورجال الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بعملية التسعير، وكذا التطبيقات المعتمدة لمنتوج المشاركة المتناقصة في البنوك الإسلامية. أما المنهج التحليلي فلمناقشة ما جاء حول موضوع التسعير وآلياته من آراء فقهية واقتصادية، وتقويم عملية التسعير في منتوج المشاركة المتناقصة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها أن البنوك الإسلامية مازالت تعتمد على مؤشر الفائدة الربوي في كثير من عملياتها التسعيرية، وأنه لايوجد مؤشر خاص بالمالية الإسلامية، كما أن عملية التسعير في البنوك الإسلامية يشوبها الكثير من الغموض وتحتاج إلى المزيد من الإفصاح خاصة في منتج المشاركة المتناقصة التي يعرقل تنوع تطبيقاتها ايجاد آلية واضحة لعملية التسعير.

ABSTRACT

This study addresses the pricing of Islamic financial products and their mechanisms. It is a jurisprudence study on the *Musharakah Mutanaqisah Partnership* (*MMP*) through its applications in Islamic banks. The study aims to identify the applied pricing mechanisms in Islamic financial products, the general rules for its pricing, and the effects of interest rate on this process. This study used the inductive approach to get the views of Islamic economic scholars on the pricing process and the usage of MMP applications in Islamic banks. Besides, it used the analytical approach to identify the Islamic and economic views on the pricing mechanisms and to assess them in the field of MMP. The results of this study indicate that Islamic banks are still using interest rate as an index in the majority of their pricing process, but there is no special Islamic pricing index. In addition, the results also show that the pricing in these Islamic banks has ambiguities and requires more clarifications, especially with the varieties of MMP applications that obstruct the pricing mechanisms.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate in scope and quality as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh & Usul al-Fiqh).

……..
Younes Soualhi
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate in scope and quality as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh & Usul al-Fiqh)

……..
Akhtarzaite Binti Hj. Abdul Aziz
Examiner

This dissertation was submitted to the Department of the Department of Fiqh and Usul al-Fiqh and is accepted as a fulfillment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh & Usul al-Fiqh)

……..
Mohamad Sabri Zakaria
Head, Department of Fiqh and Usul al-Fiqh

This dissertation was submitted to the Kulliyyah of Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh & Usul al-Fiqh)

……..
Ibrahim Mohamed Zein
Dean Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Naim Hank

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٦م محفوظة لـ: نعيم حنك

التسعير وآلياته في المنتجات المالية الإسلامية
المشاركة المتناقصة نموذجا: دراسة فقهية نقدية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: نعيم حنك

التوقيع:..... التاريخ: ٢٤ يونيو ٢٠١٦م

إلى من حملا قلبي على أكف السعادَة

إلى روح أبي الطاهرة: **مسعود بن سي أحمد**، الذي خانني فيه الرّدى فتقوضت، فلم يمهله أجله ليرى ثمرة تعبه على تربيتنا، وقد بذل الغالي والنفيس من أجل أن يرى أبنائه وقد حققوا أمنياته في الحياة قبل أمانيهم، رحمك الله وجمعني بك بجوار المصطفى ﷺ.

إلى أمي الغالية **أوريدة بنت الطاهر**، التي لا تؤم القلوب إلا إليها، والتي كانت الأم والأب، وجابهت مصاعب الحياة لتعوضنا فراق الأب، وبذلت صحتها، ولَيلَها ونهَارها من أجل أن تكفينا عوز الحياة. أطال الله بقائك ملكة على عرش الأسرة، ومتعك بالصحة والهناء، وألهمنا القوة لرد ولو جزء بسيط مما بذلته من أجلنا.

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة ذكور وإناثا، هذا شيء من وفاء لأهل الجودِ و العطاء، خاصة منهم الذين كانوا لي عونا لإتمام دراستي، ولم يبخلوا علي بالمساعدة المادية والمعنوية، صغيرهم وكبيرهم، ولما تحملوه من تعب وجهد من أجل راحتي، ومن أجل أن أن أصل إلى هدفي.

إلى كل من كان عونا لي في سفري وأيام دراستي من أصدقاء وزملاء.

أهدي هذا المجهود المتواضع

الشكر والتقدير

أجلُّ من يستحق الشكر والثناء هو الله ﷻ، عز شأنه وتقدست أسمائه وصفاته، لما له من عظيم النِّعم والمنن علينا في الدِّين والدنيا. نقر له واهب هذه النعم ومُسديها، له الحمد هو الذي علا فقهر، وملَك فقدر، وعفا فغفر، وعلِمَ وستر، وهزَمَ ونصر، وخلق ونشر، ونصلي على أشرف خلقه وصفيه من عباده الذي أندر وبشّر.

ثم أتقدم بالشكر والعرفان إلى مشرفي الدكتور: **يونس صوالحي**، شُكرًا بقدرِ المجهود الذي بذله في توجيهي خلال كتابة الرسالة، والوقت الذي منحني إياه. فله الشكر موصول.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى فضيلة الدكتورة: **اختر زتي عبد العزيز** على تجشمها بقراءة هذا البحث، كممتحن ومقوم لما وقعت فيه من سهو أو غفلت فيه عن تبيان وتوضيح.

والشكر موصول أيضا لقسم الفقه وأصوله بكلية معارف الوحي والتراث بالجامعة الإسلامية العالمية، على رأسهم: الدكتور **مُحَمَّد صبري زكريا** رئيس القسم، وكذا الدكتور **حسن بن إبراهيم الهنداوي** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه، ولم يذخر مجهودا في ذلك خاصة بما يتعلق بمنهجية البحث وشكلياته، والإجراءات اللازمة لإتمام هذا البحث. فالشكر لن يوفيكم حقّكم، حقاً سعيتم فكان السّعي مشكوراً.

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من كان لي سندا خلال فترتي الدراسية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وأخص بالذكر الدكتور **عصام التيجاني مُحَمَّد إبراهيم**، ورئيس قسم القرآن والسنة الدكتور **مُحَمَّد شاه جاني**، على ما قدماه لي من سند ودعم ونصح، وعلى ما منحاه لي من فرصة من أجل تطوير مهارتي والمشاركة في العديد من البرامج والنشاطات. فللنّجاح أناس يقدّرون معناه، فالشكر تقديرا لجهودكم المضنية، فأنتَم أهل للشّكر والثناء. وجزى الله كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور، مساهمة مادية كانت أو معنوية. فكلمة الشكر لا تكفيه، والمعنى أكبر من أن توفيه.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث..... ب
ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج
صفحة القبول..... د
صفحة التصريح..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع..... و
الإهداء..... ز
الشكر والتقدير..... ح

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام..... ١
مقدمة..... ١
مشكلة البحث..... ٢
أسئلة البحث ٣
أهداف البحث ٣
أهمية البحث ٤
حدود البحث ٤
منهج البحث ٥
الدراسات السابقة ٥

الفصل الثاني: المنتجات المالية الإسلامية في التمويل بالمشاركات..... ٢٠
تمهيد..... ٢٠
المبحث الأول: ماهية المنتجات المالية الإسلامية في التمويل بالمشاركات..... ٢١
المطلب الأول: مفهوم التمويل والتمويل الإسلامي..... ٢١
الفرع الأول: التمويل في اللغة..... ٢١
الفرع الثاني: المال في اصطلاح الفقهاء..... ٢١

الفرع الثالث: تعريف التمويل..... ٢٢
المطلب الثاني: مفهوم التمويل الإسلامي..... ٢٤
الفرع الأول: ماهية التمويل الإسلامي..... ٢٤
الفرع الثاني: الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي..... ٢٥
المطلب الثاني: خصائص ومميزات التمويل الإسلامي..... ٢٦
المبحث الثاني: ماهية المنتجات الإسلامية في التمويل بالمشاركات وخصائصها..... ٢٨
المطلب الأول: ماهية المنتجات الإسلامية في التمويل بالمشاركات..... ٢٨
الفرع الأول: المشاركة..... ٢٨
الفرع الثاني: المضاربة..... ٣٤
الفرع الثالث: المزارعة..... ٣٧
المطلب الثاني: خصائص منتجات التمويل بالمشاركات..... ٣٩

الفصل الثالث: المعايير العامة في تسعير المنتجات المالية الإسلامية..... ٤٤
تمهيد..... ٤٤
المبحث الأول: ماهية التسعير في الشريعة الإسلامية..... ٤٥
المطلب الأول: تعريف التسعير..... ٤٥
الفرع الأول: لغة..... ٤٥
الفرع الثاني: إصطلاحا..... ٤٥
الفرع الثالث: المناسبة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي..... ٤٦
الفرع الرابع: الفرق بين السعر والقيمة والثمن..... ٤٧
الفرع الخامس: أركان التسعير..... ٤٨
المطلب الثاني: حكم التسعير ومذاهب الفقهاء في ذلك..... ٤٩
الفرع الأول: حكم التسعير في المذاهب الفقهية المعتمدة..... ٤٩
الفرع الثاني: علاقة أوضاع السوق بالتسعير..... ٥١
المطلب الثالث: الأدلة الواردة في حكم التسعير..... ٥٢
الفرع الأول: من القرآن الكريم..... ٥٢
الفرع الثاني: من السنة النبوية الشريفة..... ٥٢

الفرع الثالث: الترجيح..... ٥٥
المبحث الثاني: المعايير العامة للتسعير في الشريعة الإسلامية..... ٥٨
المطلب الأول: ما يشمله التسعير..... ٥٨
الفرع الأول: التسعير في القوتين فقط..... ٥٨
الفرع الثاني: التسعير في المكيل والموزون فقط..... ٥٩
الفرع الثالث: التسعير يشمل كل السلع عند التعدي والإفراط ٦٠
المطلب الثاني: المعايير الشرعية العامة في التسعير..... ٦٢

الفصل الرابع: آليات التسعير في المشاركة المتناقصة..... ٧٢
تمهيد..... ٧٢
المبحث الأول: المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية ٧٣
المطلب الأول: مكانة المشاركة المتناقصة كأداة تمويلية في البنوك الإسلامية.... ٧٣
الفرع الأول: أهم عقبات تفعيل المشاركة المتناقصة..... ٧٣
الفرع الثاني: حلول مقترحة لتفعيل المشاركة المتناقصة في البنوك..... ٧٥
المطلب الثاني: الخطوات العملية للمشاركة المتناقصة..... ٧٨
الفرع الأول: مرحلة التقدم..... ٧٩
الفرع الثاني: دراسة الجدوى..... ٧٩
الفرع الثالث: التطبيق الفعلي ٨٠
المطلب الثالث: نماذج لتطبيقات عملية لعقد المشاركة المتناقصة
في بعض البنوك..... ٨١
الفرع الأول: نموذج عقد مطبق في البنك الإسلامي الأردني..... ٨٢
الفرع الثاني: نموذج عقد مطبق في بنك الخرطوم بالسودان..... ٨٤
الفرع الثالث: نموذج مطبق في مَايْ بنك الإسلامي بماليزيا..... ٨٥
المبحث الثاني: آليات تسعير الحصص عند التخارج في المشاركة المتناقصة..... ٨٦
المطلب الأول: تعريف التخارج..... ٨٦
الفرع الأول: لغة..... ٨٦
الفرع الثاني : اصطلاحا..... ٨٦

المطلب الثاني: آليات التسعير عند التخارج..... ٨٨
الفرع الأول: مفهوم الآليات..... ٨٨
الفرع الثاني: القائم بعملية التسعير..... ٨٩
الفرع الثالث: آليات التسعير في عقد المشاركة المتناقصة..... ٩٠

الفصل الخامس: تأثير تغير سعر الفائدة والسداد المبكر على سعر قيمة الحصص..... ٩٩
تمهيد..... ١٠٠
المبحث الأول: السداد المبكر للأقساط وتأثيره على سعر الأقساط المدفوعة..... ١٠٠
المطلب الأول: الطرق المتبعة في تناقص ملكية الجهة الممولة..... ١٠٠
الفرع الأول: تملك العميل لحصة البنك بقدر حصته من الربح..... ١٠٠
الفرع الثاني: تملك أسهم محددة القيمة مسبقا..... ١٠١
الفرع الثالث: التملك لحصة البنك بحسب قدرة العميل على الشراء... ١٠١
المطلب الثاني: تأثير السداد المبكر على تسعير المنتوج ١٠١
الفرع الأول: تعريف السداد المبكر..... ١٠١
الفرع الثاني: التسعير أثناء التخارج العادي ١٠٢
الفرع الثالث: التسعير في حالة السداد المبكر..... ١٠٥
المبحث الثاني: تأثير تغير سعر الفائدة على سعر الحصة المباعة أو المؤجرة..... ١٠٧
المطلب الأول: تعريف سعر الفائدة..... ١٠٧
الفرع الأول: مفهوم سعر الفائدة في الاقتصاد التقليدي..... ١٠٧
الفرع الثاني: تغيرات سعر الفائدة وصورها..... ١٠٩
المطلب الثاني: تأثير تغير سعر الفائدة على البنوك الإسلامية ١١٢
الفرع الأول: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي..... ١١٢
الفرع الثاني: تأثير تغير سعر الفائدة على معاملات البنوك الإسلامية... ١١٤
المطلب الثالث: تأثير سعر الفائدة على أسعار المنتجات المالية الإسلامية.... ١١٦
الفرع الأول: علاقة سعر الفائدة بأسعار المنتجات المالية..... ١١٦
الفرع الثاني: تأثير سعر الفائدة على تسعير الأقساط في عقد المشاركة
المتناقصة ١١٩

الخاتمة: النتائج والتوصيات..... ١٢٣
أولا: أهم النتائج التي توصل إليها البحث ١٢٣
ثانيا: أهم التوصيات..... ١٢٤

المصادر والمراجع..... ١٢٦

الملحق الأول: نموذج عقد المشاركة المتناقصة المطبق في البنك الإسلامي الأردني..... ١٣٨
الملحق الثاني: نموذج عقد المشاركة المتناقصة المطبق في بنك الخرطوم بالسودان..... ١٤٢
الملحق الثالث: نموذج المشاركة المتناقصة المطبق في مَايْ بنك الإسلامي بماليزيا..... ١٤٦

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام

مقدمة

الحمد لله الذي مَنّ علينا بشريعة الكمال فلم يجعل لها عوجاً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا مُحَمَّداً عبد الله ورسوله، أزكى من بُعِث بحفظ الحقوق والأعراض والأموال، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فلا يزال السعي قائما من أجل اتباع تعاليم الشريعة الإسلامية وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة اليومية، ولعل أحد أهم هذه المجالات هو المجال الاقتصادي والأنشطة المصرفية، حيث يسعى خبراء الاقتصاد الإسلامي إلى اتباع أفضل السبل لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية والبنكية الحديثة، وذلك من أجل إيجاد بديل للناس لاستثمار أموالهم بالطرق المشروعة اتقاء للحرب المعلنة من رب العالمين على كل مجتمعٍ يضل السبيل، فيجعل الربا قاعدةً لنظامه الاقتصادي.

إن أغلب ما يميز النظام الاقتصادي العالمي اليوم هو نظام الشركات والتكتلات الاقتصادية، وهو أيضا لا يخلو من التجاوزات الشرعية، لذلك يطرح الاقتصاد الإسلامي منتجات بديلة لما هو موجود في النظام التقليدي كوسائل بريئة ونظيفة بعيدة عن الحرام. وعلى الرغم من هذه الجهود لازالت الشبهات تحوم حول هذه الشركات، خاصة في تطبيقاتها المعاصرة في الصيرفة الإسلامية، ومن هذه النماذج "**المشاركة المتناقصة**" التي تعتبر إحدى أساليب التمويل في المصارف الإسلامية وهي "شركة تنشأ غالباً بين مصرف وشخص طبيعي أو اعتباري يُمنح فيها الحق لأحد الشريكين بتملك حصة الشريك الآخر إما دفعة واحدة، أو بالتدرج على مراحل أو دفعات، بمقتضى شروط متفق عليها، وبحسب طبيعة العملية أو المشروع، حيث يقوم الشريك بشراء حصة المصرف"[1]، ويشارك المصرف العميل في الناتج المتوقع ربحا أو خسارة، ولا يزال النقاش قائما حول عقد المشاركة بين فقهاء الاقتصاد الإسلامي، خاصة مع تنوع تطبيقاتها وصورها في مختلف البنوك الإسلامية. لذلك سيتناول الباحث هذا العقد من إحدى زواياه ألا وهي التسعير وآلياته في هذا المنتج. والتسعير هو "القيمة التي يحددها البائع ثمنا لسلعته أو خدمته من منافع وفوائد، أو كمية

[1] وهبة الزحيلي، "المشاركة المتناقصة وصورها في ضوء ضوابط العقود المستجدة"، **مجلة المجمع الفقهي الإسلامي بجدة**، العدد١٣، ج٢، ص١٥٧.

النقود اللازمة لمبادلتها مع مزيج من الصفات للسلع المادية والخدمات المرتبطة بها"[1]، فسنتطرق إلى الآليات والطرق المعتمدة في تسعير المنتجات المالية الإسلامية بالدراسة والتحليل، وسنخص بالدراسة المنتجات المالية الإسلامية في التمويل بالمشاركات، ونتناول المشاركة المتناقصة كنموذج، وما هو الأساس المعتمد في حساب قيمة الدفعات الدورية المتفق عليها بين البنك والعميل، وأيضا تسعير حصص الشريك عند التخارج ومدى تأثره بسعر الفائدة والسداد المبكر، وذلك دفعا وتوضيحا للشبهات المطروحة في تسعير المنتجات وبيان الصحيح منها من الفاسد، خاصة مع اختراق هذه المنتجات الأسواق المصرفية العالمية. فتطور هذه المنتجات أدى إلى جدل بين الفقهاء المعاصرين، فمنهم من ذهب إلى القول بعدم جواز المشاركة المتناقصة بناءً على شبهات في صيغها، فذهب البعض إلى أن المشاركة المتناقصة ما هي إلا نوع من أنواع بيع العينة، وذلك لأن هناك تواطؤًا على أن يعيد المشتري بيع الأصل الذي اشتراه إلى نفس البائع[2]، أو هي من شاكلة بيع الوفاء[3]. من هنا يسعى الباحث إلى توضيح الرؤية حول عملية التسعير في المنتجات المالية حتى لا يؤدي ذلك الغموض إلى الوقوع في المحظور الشرعي. ويرجو الباحث أن يحقق نوعا من التأصيل والتقعيد لهذا العقد في باب التسعير ليكون أساسا لمزيد من الأبحاث في مجال الدراسة التحليلية لمشكلات القياس المحاسبي في المالية الإسلامية، والله ولي التوفيق.

مشكلة البحث:

إن العائق الأكبر في حصول الاتفاق في أي شركة أو معاملة مالية بين طرفين هو عدم الاتفاق على اقتسام الربح أو عدم الاتفاق على طريقة تسعير المنتج محل العقد، أو لعدم وضوح الرؤية الشرعية لعملية التسعير. والمنتجات المالية الإسلامية أيضا تطرح فيها هذه الإشكالية، وخاصة من جانب وضوح الرؤية الشرعية، ذلك لأن أغلبها منتجات حديثة لم يرد لها أصل تقاس عليه، أو لأن أغلب صيغها تعتمد على محاكات الهندسة المالية الإسلامية للهندسة المالية التقليدية. ومن هذه المنتجات المشاركة المتناقصة التي تتعدد صيغها من بنك لآخر، فتطرح فيها إشكالية عدم وضوح الرؤية الشرعية لآليات التسعير في مختلف صورها الحديثة في البنوك الإسلامية، هل هي

---

[1] نعيم العبد عاشور ورشيد نمر عودة، **مبادئ التسويق** (الأردن: دار اليازوري العلمية، دط، ٢٠٠٢م)، ص٦١.

[2] ينظر: حسين كامل فهمي، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة**، المناقشات، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م.

[3] ينظر: عثمان شبير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي** (الأردن: دارالنفائس للنشر والتوزيع، ط٦، ٢٠٠٧م)، ص٣٣٧.

نفسها التي تعتمدها الهندسة المالية التقليدية في عقودها التمويلية، وكيف تُسعّر الحصص عند التخارج بين الشريكين، هل بسعر السوق أم بالسعر المتفق عليه في بداية الشركة، وما مدى تأثّر تسعير هذه الحصص بسعر الفائدة إذا ارتفع أو انخفض، وما كيفية التسعير عن باقي المدة المتفق عليها في بداية العقد في حالة السداد المبكر.

أسئلة البحث:

من خلال الإشكالية سابقة الذكر سيقوم الباحث بالإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما المنتجات المالية الإسلامية في التمويل بالمشاركات؟

٢- ما المعايير العامة في تسعير المنتجات المالية الإسلامية؟

٣- ما الآليات المتبعة في التسعير من خلال تطبيقات المشاركة المتناقصة كأداة التمويل؟

٤- ما مدى تأثر قيمة الحصة المشتراة أو المؤجرة في المشاركة المتناقصة بسعر الفائدة والسداد المبكر للأقساط؟

أهداف البحث:

يأمل الباحث من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١- التعريف بالمنتجات المالية الإسلامية في التمويل بالمشاركات.

٢- بيان المعايير العامة للتسعير في المنتجات المالية الإسلامية.

٣- التعريف بالآليات المتبعة في تسعير المشاركة المتناقصة من خلال تتبع تطبيقات هذا العقد.

٤- توضيح العلاقة بين تسعير الحصة المشتراة أو المؤجرة بسعر الفائدة، وأثر السداد المبكر على تسعير الأقساط.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في عدة نقاط أهمها:

أولا: حاجة السوق المالية الإسلامية إلى مثل هذه الدراسات، فهذا العصر قد كثرت فيه المستجدات والنوازل، والمعاملات المالية الحديثة متنوعة وفي تجدد مستمر، فلا بد من التطرق إليها بمزيد من الدراسة لاحتواء هذه المستجدات.

ثانيا: إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في تلبية متطلبات السوق كوسائل آمنة لاستثمار الأموال.

ثالثا: حاجة المجال المحاسبي المالي إلى مثل هذه الدراسات الفقهية، وبذلك يكون البحث مساهمة في هذا الجانب وعوناً للباحثين وطلاب العلم لمزيد من الدراسات.

رابعا: خدمة للأمة الإسلامية في إطار السعي إلى تحكيم الشريعة في كل المجالات، ومنها المجال المالي والاقتصادي الذي يعتبر أحد أهم ركائز نهوض الأمة الإسلامية.

منهج البحث:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على مهنجين رئيسيين، وهما:

١- **المنهج الاستقرائي:** لتتبع المسائل المستجدة في عقد المشاركة المتناقصة وصورها حسب تطبيقاتها في البنوك الإسلامية. وكذلك في استقراء أقوال الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي المتعلقة بعقود المشاركات، وتتبع مختلف آرائهم في تسعير المنتجات في المعاملات الإسلامية.

٢- **المنهج التحليلي:** وذلك لتحليل المادة العلمية المجمّعة بالاستقراء ومناقشتها للتوصل إلى النتيجة المرجوة من البحث، وأيضا نعتمد التحليل من أجل دراسة أسباب اختلاف العلماء في جواز بعض آليات التسعير وعرض الآراء وبيان الراجح منها من المرجوح، من أجل الخروج بنتائج تقرب الخلاف في مسائل الموضوع.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع المشاركة المتناقصة من العقود المستحدثة في المعاملات المالية الحديثة، لذا لا نجدها مبسوطة في كتب المتقدمين بهذا المسمى أو بهذه الصيغة، وإنما نجد مايقاربها شكلا وصياغة في كتبهم تحت مبحث الشركات في باب المعاملات، حيث سيرجع إليها الباحث من أجل تخريج موضوع البحث فقهيا، وذلك بالعودة إلى النصوص والقواعد الشرعية وكلام المتقدمين خاصة في باب التسعير وما له علاقة بمبحث المشاركة والمشاركة المتناقصة. أما حديثا فالتّطرق للمشاركة المتناقصة كان ضمن الدراسات المتعلقة بصيغ التمويل في البنوك الإسلامية، وكان النصيب الأكبر من الدراسة من خلال بحوث وأوراق علمية قدمت في مؤتمرات وملتقيات علمية، لابد من الرجوع إليها بالدراسة والتحليل، ويأتي في مقدمة الكتب المعاصرة:

كتاب "**الشركات في الفقه الإسلامي**"[1]، للدكتور رشاد حسين خليل، وهو كتاب انتهج فيه مؤلفه أسلوبا معاصرا يساير المنهج الحديث في البحث والاستنباط، حيث جاء الكتاب في ٢٠٨ صفحة، قسمه المؤلف إلى خمسة فصول. أما الفصل الأول فجاء في ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول فيه مفهوم الشركة في الفقه الإسلامي قديما وحديثا، والمبحث الثاني تناول فيه أدلة مشروعيتها، والمبحث الثالث خصصه لأنواع الشركات في الفقه الإسلامي والمقارنة بين مذاهب الفقهاء في حكم هذه الشركات. أما الفصل الثاني فتطرق فيه إلى شركة العقد، فجاء الفصل في ثلاثة مباحث، الأول في بيان معنى العقد عند الفقهاء والمفسرين ومسألة استحداث العقود في الفقه الإسلامي، حيث أشار الكاتب إلى إمكانية استحداث العقود في الفقه الإسلامي ما دامت غير متعارضة مع الأصول والقواعد التي أقرتها الشريعة، وأن العقود لاتقتصر على تلك العقود المسمات في كتب الفقه القديمة، وإنما هذا من باب أنهم ذكروا فقط ماكان يجري به العمل في زمانهم، ولعل هذا ما سيسعى الباحث إلى توضيحه في عقد المشاركة المتناقصة في باب التسعير، باعتبار أن المشاركة المتناقصة من العقود المستحدثة، أما في المبحث الثاني ففي تعريف شركة العقد، والمبحث الثالث في أهم خصائص شركات العقود. أما الفصل الثالث فخصصه للأسس العامة لشركة العقد، وجاء في ستة مباحث تناول فيها أركان الشركة والشروط العامة فيها، وكيفية كتابة العقود بين الشركاء، وكيفية إدارة الشركة أثناء قيامها وبعد الفسخ وبطلان الشركة. أما فصل

[1] رشاد حسين خليل، **الشركات في الفقه الإسلامي** (الرياض: دار الرشيد للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

الكتاب الرابع فجاء لتوضيح أقسام شركة العقد ومذاهب الفقهاء في كل قسم منها والمقارنة بين ما ذهب إليه كل فريق، ليرجح في الأخير التعريف المختار والرأي الراجح في كل منها. وفي الفصل الخامس والأخير تطرق للمضاربة بالدراسة والتحليل كأحد أنواع شركات العقود، وذلك بالتطرق إلى ماهيتها وأركانها ومختلف أحكامها، ثم الخاتمة والنتائج. فجاء الكتاب شاملا لمختلف الأقوال في المذاهب الفقهية مع المقارنة بينها ومناقشة أدلة كل فريق. إلا أن الكاتب لم يتطرق إلى آليات التسعير في هذه الشركات، ولم يتطرق إلى تأثير تغيّر سعر الفائدة والسداد المبكر على هذه الآليات، وهذا ما سنتطرق إليه في بحثنا بشيء من التفصيل.

ومن المراجع باللغة الإنجليزية كتاب:

"Islamic Finance Partnership Financing"[١]، (التمويل الإسلامي بالمشاركات المالية) للأستاذ: Al-Harran Saad Abdul Sattar، حيث تطرق الباحث في كتابه إلى نظام إدارة البنوك الإسلامية، وكيفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها، وتناول بالدراسة بنكين إثنين، الأول هو البنك الزراعي السوداني، والثاني هو البنك الإسلامي السوداني وآداءهما في نظام التمويل الإسلامي. تطرق الكاتب إلى جانب التسعير بصيغة عامة تحتاج إلى مزيد من الشرح والتوضيح، خاصة في جانب تأثر عملية تسعير المنتجات المالية الإسلامية بسعر الفائدة والسداد المسبق، وهذا ما سنعمد إليه في بحثنا هذا.

ومن المؤلفات في هذا الباب أيضا كتاب "**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**" للدكتور منذر حسن، حيث تطرق فيه الباحث إلى مفهوم التمويل وأساليبه في الاقتصاد الإسلامي، فجاء الكتاب في مقدمة وثلاثة فصول. تطرق في المقدمة إلى توضيح عدة مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي وهي: التملك والتصرف، الاستثمار المباشر، تعاون المال والعمل، تأثير المصارف الإسلامية الحديثة، العلاقات التمويلية، وأخيرا التمويل المالي والتمويل التجاري. أما الفصل الأول، فجاء في قسمين، القسم الأول خصصه للعناصر التمويلية الأساسية في المزارعة والمساقات والمضاربة، كتسليم المال واقتسام الربح والاشتراك في نتيجة الاستثمار، والقسم الثاني من الفصل الأول ذكر فيه ملاحظات على هذه الخصائص. أما الفصل الثاني فذكر فيه عوائد التمويل في الحالات

[١] Saad Abdul Sattar Al-Harra, *Islamic Finance Partnership Financing* (Kuala Lumbur: Pelanduk Publications, ١٩٩٣).

المختلفة، الأولى في اتحاد الإدارة والتملك، والثانية في عائد الإجارة، والثالثة في عائد القرض، والرابعة في عائد التمويل المالي الإسلامي. أما الفصل الثالث فجعله مقارنة بين التمويل المالي في الإسلام مع أشكال أخرى من التمويل والاستثمار، كالتمويل الربوي. ولكن الكاتب على الرغم من محاولته استغراق أساليب التمويل في الاقتصاد الإسلامي، إلا أنه لم يذكر المشاركة كأداة من أدوات التمويل الإسلامي وهي أحد أهم أدوات التمويل في البنوك الإسلامية، كما لم يتطرق إلى جانب التسعير في الأساليب التمويلية التي خصها بالدراسة، وهذا ما سنتطرق إليه في بحثنا لكن من خلال المشاركة المتناقصة كنموذج من نماذج التمويل الحديثة في البنوك الإسلامية.

ومن المؤلفات في باب التسعير في الاقتصاد الإسلامي، كتاب "**الرؤى الإسلامية للسلع والخدمات**"[1] للأستاذ الدكتور مُحَمَّد بن أحمد بن صالح، وهو كتاب من الحجم الصغير في ١٧٩صفحة، تناول فيه الكاتب التسعير ومختلف أحكامه في الشريعة الإسلامية في ستة فصول. الفصل الأول في نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي الحديث، فتطرق إلى مفهوم القيمة في مختلف النظريات الاقتصادية، كآدم سميث ودافيد ريكاردو، وكارل ماركس، ونظريات أخرى من خلال شرح لمبادئها ونظرتها للقيمة في التحليل الاقتصادي. أما الفصل الثاني فجاء فيه مفهوم التسعير وحكمه في الشريعة الإسلامية مع توضيح الخلاف الواقع في ذلك بين فقهاء الأمة وعرض الأدلة ومناقشتها والرد على كل فريق. والفصل الثالث لتسعير أجور الأشخاص كمثال عن تسعير الخدمات، وتسعير أجرة العقارات كمثال عن تسعير السلع، وهذا ما يناسب بحثنا حول المشاركة المتناقصة، حيث إن جُل التطبيقات للمشاركة المتناقصة في البنوك تكون حول تأجير العقارات وبيعها، حيث تناول في هذا الجزء من الكتاب طريقة تحديد الإيجارات. أما الفصل الرابع والخامس والسادس للكتاب فيمكن تلخيصها في دور الحاكم أو من يمثله في تحديد الأسعار وتنظيمها وطرق ذلك وماهي عقوبة مخالفة التسعير، وسيكون هذا الكتاب بالنسبة للباحث كمرجع من أجل إيضاح الرؤية الإسلامية نحو التسعير، ولعل أهم ما نضيفه هو تأثير بعض العوامل على تسعير المنتجات مثل سعر الفائدة والسداد المسبق على تسعير الحصص.

[1] مُحَمَّد بن أحمد بن صالح صالح، **الرؤى الإسلامية لتسعير السلع والخدمات** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م).

ومن الأوراق العلمية باللغة الإنجليزية التي تناولت المشاركة المتناقصة بالبحث والداسة، ورقة بعنوان:
Application of *Musharakah Mutanaqisah* Home Financing As an Alternative to Traditional Debt Financing: Lessons Learned From the U.S. ٢٠٠٧ Subprime Crisis.
(تطبيقات عقود المشاركة المتناقصة في التمويل، كبديل لصيغ التمويل الربوية التقليدية: الدروس المستفادة من أزمة الرهن بالولايات المتحدة ٢٠٠٧م)، للدكتور Dzuljastri Abdul-Razak[١] والطالب Hanudin Ami[٢] .

تناولت الورقة أسباب الأزمة الاقتصادية في أمريكا سنة ٢٠٠٧م، حيث أوضحت أن السبب الرئيسي هو الرهن العقاري واعتماد سعر الفائدة في احتساب الفائدة المفروضة على العميل، مما أدى إلى عدم قدرة العملاء على دفع ديونهم لدى البنوك في تسديد أقساطهم الشهرية، والاعتماد على معدل ربح ثابت. واقترح الباحث نموذج المشاركة المتناقصة كنموذج بديل لتطبيقات هذه القروض، لأن البنك يتحمل المخاطر مع العميل فيها، وليس سعر الفائدة الذي يؤدي إلى أزمة الديون المتراكمة. كما دعى الباحث في ورقته إلى ابتكار وتطوير المنتجات من طرف المصارف الإسلامية من أجل تقليل المخاطر التي تحدق بالعملاء ومن أجل تحقيق مقاصد الشارع في المعاملات المالية الإسلامية، كما أشار إلى أن الورقة تعتبر بيانات أساسية لمزيد من الدراسات لتحديد مؤشر مناسب لتحديد سعر المنتجات في عقد المشاركة المتناقصة، ومنها سعر السوق وما يؤثر فيه مثل مكان المسكن ومساحته ونوعيته، وهذا ما نسعى إليه من خلال هذا البحث، حيث سنتناول هذا الجانب في دراسة المؤثرات على سعر المنتج مثل سعر الفائدة والسداد المبكر وكيف يتم حساب قيمة هذه الدفعات.

أما فيما يخص الأبحاث المستقلة الخاصة بالمشاركة المتناقصة فقد تناولها عدد من العلماء والباحثين المختصين أثناء الدورة الثالثة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، وقدم كل من الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، والأستاذ الدكتور حسن علي الشاذلي، والدكتور نزيه كمال حماد، والدكتور عبد السلام العبادي، والأستاذ الدكتور عجيل جاسم النشمي، بحوثا وأوراقا علمية حول "**المشاركة المتناقصة وصورها في ضوء ضوابط العقود المستجدة**"[٣]، وقد

---

[١] Associate Professor, Ph. D., Kulliyyah of Economics and Management Sciences, International Islamic University Malaysia, Malaysia.

[٢] Amin Labuan, School of International Business and Finance, University Malaysia Sabah, Ph. D. Candidate.

[٣] وهبة الزحيلي وآخرون، "المشاركة المتناقصة وصورها في ضوء ضوابط العقود المستجدة"، **مجمع الفقه الإسلامي بجدة**، الدورة ١٣، الكويت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

جاءت البحوث المقدمة متفقة في كثير من مباحث وضوابط الموضوع، كالشروط والضوابط الفقهية وبعض صورها، فحصل الاتفاق على مشروعيتها وجواز التعامل بها، لكنهم لم يتفقوا في تكييفها الفقهي، هل هي من شركات الأملاك أم من شركات العقود، وبعد مناقشات المؤتمر كان القرار بتأجيل موضوع المشاركة المتناقصة إلى إحدى دوراته القادمة. فلم يتم التطرق إلى جانب التسعير في عقد المشاركة المتناقصة الذي نحن بصدد تناوله من خلال بحثنا هذا.

وأيضا من الكتب باللغة الإنجليزية كتاب بعنوان:[١] "Islamic Banking" (الصيرفة الإسلامية)، للأستاذ Mervyn K. Lewis، حيث تطرق الباحث إلى البنوك الإسلامية بالدراسة والتحليل بطريقة موسعة، من جميع جوانبها، وتطرق إلى المشاركة المتناقصة في باب التمويل في البنوك الإسلامية، إلا أنه كان مقتضبا جدا، ولم يتطرق إلى التسعير ولا إلى آلياته، وسيستفيد الباحث من هذا المرجع في معرفة طريقة عمل البنوك وأساليب التمويل فيها، وسنتطرق إلى آليات التسعير في الصيرفة الإسلامية من خلال عقد المشاركة المتناقصة، ومدى تأثرها بتغير سعر الفائدة والسداد المبكر.

وأيضا في باب المعاملات المالية المعاصرة كتاب: "**المعاملات المالية المعاصرة، بحوث فتاوى وحلول**"[٢] من تأليف الدكتور وهبة الزحيلي، وتضمن الكتاب قسمين في ميدان الفقه الإسلامي النظري والتطبيقي، ففي القسم الأول تعريف عام بالمعاملات المالية، وفيه أكثر من مئة جواب عن أكثر من مئة سؤال، والقسم الثاني في أحكام المعاملات المالية الحديثة يحتوي على اثنين وعشرين مبحثا، تناول فيه المشاركة والمشاركة المتناقصة في المبحث الثالث عشر حيث تطرق إليها بالتعريف وبين خصائصها العامة، وأنها أداة استثمارية ناجحة بديلا للمعاملات الربوية، كما تطرق إلى الخطوات المتبعة من طرف البنك والعميل من أجل إتمام هذا العقد وذكر ثلاث صور لها، وأتبعها بالشروط الواجب توفرها كما جاءت في مؤتمر المصرف الإسلامي الأول بدبي، واختتم مبحث المشاركة المتناقصة بالحكم الشرعي لها وأنها ليست بيع وفاء ولا ببيع العينة. فالملاحظ أنه تطرق لكيفية تقسيم الربح والعائد بين البنك والعميل خلال ذكره للخطوات الواجب اتباعها في إتمام المعاملة، لكنه لم يتطرق إلى كيفية تسعير حصة البنك المشتراة أو المؤجرة للعميل، وتأثير طول زمن

[١] Mervyn K. Lewis, **Islamic Banking** (UK: Edward Elgar, ٢٠٠١).

[٢] وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة، فتاوى وحلول** (دمشق: دار الفكر. ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

التخارج أو السداد المبكر في السعر، أو تأثير أي من العوامل الأخرى على التسعير. وهذا ما سيتطرق إليه الباحث بشيء من التفصيل ومزيد من التوضيح.

لقد طرحت مسألة المشاركة المتناقصة للنقاش مرة أخرى أثناء الدورة الخامسة عشرة للمجمع الفقهي سنة ٢٠٠٤م، بعدما لم يتم الاتفاق على تكييفها في الدورة الثالثة عشرة، وأصدر المؤتمر قراراته بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع "**المشاركة المتناقصة وضوابطها الشرعية**" [١]، والمقدمة من طرف: الدكتور عبد الستار أبي غدة، والدكتور حسين كامل فهمي والدكتور علي أحمد السالوس، والشيخ آية الله مُحَمَّد علي التسخيري، ومرتضى الترابي، وتطرق المجمع في قراره إلى جانب من التسعير، حيث جاء فيه: المشاركة المتناقصة مشروعة إذا التُزم فيها بالأحكام العامة للشركات، وروعيت فيها الضوابط الآتية: عدم التعهد بشراء أحد الطرفين حصة الطرف الآخر بمثل قيمة الحصة عند إنشاء الشركة، لما في ذلك من ضمان الشريك حصة شريكه، بل ينبغي أن يتم تحديد ثمن بيع الحصة بالقيمة السوقية يوم البيع، أو بما يتم الاتفاق عليه عند البيع. فتناول كيفية تحديد القيمة المشتراة من البنك وأنها تكون بالقيمة السوقية يوم البيع، ولم يتم التطرق إلى تسعير الحصة المؤجرة من البنك وكذلك لم يذكر المجمع في قراراته أثر السداد المبكر على التسعير ولا تأثير تغير سعر الفائدة على تسعير منتج المشاركة المتناقصة. وهذا ما سنتطرق إليه بالدراسة والبحث، كما سنتطرق إلى تحليل قرارات المجمع التي خلص إليها.

ومن الكتب التي اعتنت أيضا بالجانب المحاسبي المالي في المالية الإسلامية كتاب: **محاسبة المصارف الإسلامية**[٢] للدكتور حسين مُحَمَّد سمحان والدكتور موسى عمر مبارك، فبعد أن تطرق الكاتب إلى مفهوم علم المحاسبة المالية في الإسلام والنظام المحاسبي في المصارف الإسلامية، تطرق إلى مختلف العمليات التي تقوم بها البنوك الإسلامية والإجراءات المحاسبية في هذه المعاملات، فبدأ بمحاسبة عمليات الودائع المصرفية الإسلامية ثم عمليات المرابحة والمرابحة المركبة ثم عمليات البيع الآجل ثم عمليات المضاربة ثم المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) ثم عمليات السَّلَم ثم عمليات الاستصناع ثم عمليات التأجير ثم عمليات محاسبة الاستثمارات في الأسهم والصكوك والعقارات

[١] عبد الستار أبو غدة وآخرين، "المشاركة المتناقصة وضوابطها الشرعية"، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة**، الدورة ١٥، سلطنة عمان، ١٤٥٢هـ/٢٠٠٤م.

[٢] حسين مُحَمَّد سمحان وموسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، دط، ٢٠٠٥م).

وفي الأخير العمليات المصرفية الخارجية في المصارف الإسلامية، ليختم مباحث الكتاب بمبحث الحسابات الختامية في المصارف الإسلامية تناول فيها الكاتب الأساليب العملية التي تتبعها المصارف الإسلامية في العمل بأموال المضاربة وأسس توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية. أما تناول الكاتب للمحاسبة الإسلامية في عمليات المشاركة المتناقصة فكان في المبحث السادس من الكتاب، حيث بدأ فيه بمفهوم المشاركة وأنواع المشاركات في المصارف الإسلامية وبعد ذلك تطرق إلى الإجراءات العملية للمشاركة المتناقصة، وأهم جزئية لها علاقة بموضوع بحثنا هي المعالجة المحاسبية لتمويل المشاركة المنتهية بالتمليك في دفاتر البنك الإسلامي، حيث تطرق إلى الطرق التي تعتمدها البنوك الإسلامية في القيام بالعمليات المحاسبية بينها وبين العملاء، وأورد عن ذلك أمثلة عملية على تمويل المشاركة المتناقصة واختتم المبحث بتمارين عملية لعمليات المحاسبة في المشاركة المتناقصة. ويعتبر الكتاب مجهودا معتبرا في باب المحاسبة الشرعية للعمليات المالية في البنك الإسلامي. إلا أنه لم يتطرق إلى تأثر هذه العمليات المحاسبة في المنتجات المالية الإسلامية بسعر الفائدة والسداد المبكر. إلا أن الكتاب سيكون مرجعا للباحث في معرفة مختلف الآليات المتبعة في مجال القياس المحاسبي في المالية الإسلامية، ومن خلالها الوصول إلى الآليات المتبعة في تسعير المنتجات المالية الإسلامية، وعلى رأسها المشاركة المتناقصة كنموذج تمويلي.

ومن الكتب أيضا التي تناولت جانب التسعير كتاب بعنوان: "**الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**"[1] للدكتور عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، وهو عبارة عن مدخل إسلامي لدراسة النظرية الاقتصادية. وقد جعلها الكاتب دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظم الوضعية، من خلال النظام الرأس مالي والاشتراكي، حيث جاء في سبعة فصول. أما الفصل الأول فخصصه الكاتب للمشكلة الاقتصادية في إطار الفكر الوضعي وكذا السعر والقيمة أيضا في الفكر الاقتصادي الوضعي. ثم تناول في الفصل الثاني والثالث النظامين الرأس مالي والاشتراكي من خلال دور السوق في تكوين الأسعار وتخصيص الموارد والاتجاهات التسعيرية في النموذجين الرأس مالي والاشتراكي وكذا فشل السوق في تحقيق الرفاهية في كلا النظامين. أما الفصل الرابع فكان لدراسة المشكلة الاقتصادية والتسعير في ضوء المعالم الشرعية. وجاء الفصل في مبحثين، الأول في

[1] عبد الجبار حميد عبيد السبهاني، **الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام** (دبي: دار البحوث للدرسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).